جمهورية العراق

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة بابـل – كلية الإدارة والاقتصاد

قسم العلوم المالية والمصرفية

﴿ دور اجراءات المدقق الخارجي في تحديد الغش والاخطاء في القوائم المالية ﴾ (جامعة القادسية نموذجاً)

بحث مقدم الى مجلس كلية الادارة والاقتصاد جامعة بابل

كجزء من متطلبات الحصول على درجة البكالوريوس في العلوم المالية والمصرفية

تقدم به كل من

الطالبة	الطالب
بنين عامر خضير	ام بنين سعود فارس

بإشراف

ا.د. احمد خليل الحسيني

١٤٤٤هـ ٢٠٢٣م

بسم الله الرحمن الرحيم

(قُلْ هَلْ يَسْتَوِي الَّذِينَ يَعْلَمُونَ وَالَّذِينَ لَا يَعْلَمُونَ إِنَّمَا

يَتَذَكَّرُ أُولُوا الْأَلْبَابِ)

صدق الله العلي العظيم

(الزمر: ٩)

الشـــكـــر والتقديـــــر

الحمد لله وكفى والصلاة على الحبيب المصطفى واهله ومن وفى
أما بعد :

الحمد والشكر لله الذي وفقنا لاتمام هذه الخطوة في مسيرتنا الدراسية ببحثنا هذا واقدم شكري وامتناني الى كل من ساهم في انتاج هذا الجهد المتواضع واخص منهم بالذكر استاذتي (احمد خليل الحسيني) فلولا نصائحها ودعمها المستمر ما تم هذا العمل . والشكر موصول الى كافة اساتذتي الذين تتلمذت على ايديهم في كل مراحل دراستي حتى اتشرف بوقوفي امام حضراتكم اليوم. سائلاً المولى العلي القدير أن يرفع من شأنهم ويوفقهم لما يحب ويرضى انه سميع مجيب الدعاء..

الاهـــــداء

إلي كل من أضاء بعلمه عقل غيره ..أو هدى بالجواب الصحيح حيرة سائليه..فأظهر بسماحته تواضع العلماء.. وبرحابته سماحة العارفين .

الى الوالدين الكريمين حفظهما الله وادامهما نورا لدربي ..ولكل العائلة التي ساندتني ولا تزال من اخوة واخوات .

والى كل قسم العلوم المالية والمصرفية اساتذة وطلبة ، واليكم اساتذتي اهدي ثمرة جهدي .

المحتويات

لايه القرانيه.....ب
الشكر و التقدير .....ج
الاهداء .....د
المحتويات.....
المستلخص .....
المقدمه.....١
المبحث الاول ٣-٢
المبحث الثاني ٤-٧
المبحث الثالث ٨-١٣
المبحث الرابع ١٤-١٨
المبحث الخامس.
الاستنتاجات و التوصيات.....١٩-٢٢
المصادر و المراجع.....٢١-٢٢

ملخص البحث

ان الادارة العامة للمصارف التجارية في العراق بأمس الحاجة إلى الإصلاح، وجاء هذا البحث مفاده استخدام مؤشرات التحليل المالي للاستقرار المالي لدى المصارف التجارية، جوهرها التغير باتجاة التقدم والتطور باتجاه تحقيق الرفاهية الاقتصادية والاجتماعية للمجتمع.

استنتج البحث الحالي:بعد ما تقدم من نتائج اظهرتها مؤشرات التحليل المالي للمصارف خلال سنوات التقويم تبين، وجود تجاوز ملحوظ في حجم الاستثمار مما يفسر ضعف دور ادارة المصرف في دراسة نتائج التنفيذ وتحديد الانحرافات السلبية في التنفيذ، وقصور ادارة الاستثمار في تحديد نشاط الاستثمار واتخاذ القرارات التي من شأنها ان ترفع من عائد الاستثمار للمصارف.

المقدمة

إن الهدف من مسؤوليات المدقق الخارجي هو تعزيز الثقة في مهنة التدقيق وإبراز جوانب المسؤولية المهنية الملقاة على عاتق مدققي الحسابات، لذلك فمدقق الحسابات يجب عليه الالتزام بتطبيق الاجراءات الالزامية لمنع التحريفات والتلاعب في القوائم المالية وإعطاء صورة ذات مصداقية وموثوقية لها، ويمكن لمستخدمي القوائم المالية أن يثقوا بارائهم وعدالة تقارير هم فيها لقد تمثلت مخاطر عملية المراجعة التي يمكن تجنبها والتي تواجه مدققي الحسابات إما معظمها أو واحدة منها في مخاطر ناجمة عن التقديرات المحاسبية ومخاطر عن حالات غش وتصرفات غير قانونية بالقوائم المالية ومن مسؤوليات المدقق الخارجي أن يقوم بفحص تلك التقديرات والتأكد من صحتها ودقتها ومعقوليتها، حيث يعتبر المدقق الخارجي مسؤولا عن اكتشاف معظم حالات الغش ولإفصاح عنها وعليه القيام بتخطيط عملية المراجعة لتمكينه من الأدلة والبراهين الأبداء الرأي حول عدالة تمثيل القوائم المالية للمركز المالي . ويهدف البحث الى ابراز دور مسؤوليات المدقق الخارجي والتعرف بأهمية التدقيق الخارجي واهدافه وبيان أهم العلاقات المرتبطة به وبيان الاخطاء والغش وانواعها واسباب ارتكابها و بيان مسؤولية المدقق الخارجي في اكتشاف الأخطاء والغش والتقرير عنها

ولتحقيق اهداف البحث واختبار فرضياته فقد قسم البحث الى خمسة مباحث حيث عرض المبحث الاول منهجية البحث وبين المبحث الثاني للبحث مدخل في التدقيق الخارجي وعرض المبحث الثالث للبحث الاخطاء والعش في القوائم المالية ومسؤولية المدقق عنها وبين المبحث الرابع تصير نتائج الجانب العملي وعرض المبحث الخامس الاستنتاجات والتوصيات، تم المصادر والمراجع

المبحث الأول

منهجية البحث

سيتم في هذا المبحث عرض منهجية البحث والتي تمثل المسار العلمي في تحديد

وتحقيق أهدافه و اثبات فرضياته وقد قسم هذا المبحث الى.

اولاً : مشكلة البحث

تتمثل مشكلة البحث بأنه هنالك صعف من قبل المدقق الخارجي في استخدام إجراءات تدقيقية اكثر فاعلية في اصدارة للرأي الذي يبديه في القوائم المالية وهي أحدى مسؤولياته في التدقيق هي الاهتمام بالإجراءات المناسبة التي يمكن استخدامها في عملية التدقيق

وان ادالة الاثبات هي احدى هذه الاجراءات التي تساعد في تحديد واكتشاف الاخطاء

في القوائم المالية .

ثانياً: أهمية البحث

تتجلى أهمية البحث في تسليط الضوء على مسؤولية المدقق الخارجي في اصدارة لرأيه

في القوائم المالية وأهميتها في الوصول الى نتائج فحص جيدة وتوضيح الإجراءات

المستندة اليها التي تساعد المدقق الخارجي والفاحصين في اتباع المنهجية الصحيحة

للفحص ، ولغرض التأكيد على أخذ أدلة الأثبات بنظر الاعتبار وبجدية عالية وعدم إغفالها عند إجراء الفحص

ثالثا: اهدف البحث

يهدف البحث إلى تحقيق الأهداف الاتية :-

. ابراز دور مسؤوليات المنفق الخارجي ..

التعرف بأهمية التدقيق الخارجي واهدافه وبيان أهم العلاقات المرتبطة به .

التعرف على الاخطاء والغش وانواعها واسباب ارتكابها .

بيان مسؤولية المدقق الخارجي في اكتشاف الاخطاء والغش والتقرير عنها .

رابعاً : فرضية البحث

الغرض تحقيق اهداف البحث تم الاعتماد على الفرضية الاتية :-

((يسهم المدقق الخارجي في البيئة العراقة في اكتشاف الأخطاء والغش في القوائم

المالية والتقرير عنها في رأية))

خامساً : عملية جمع المعلومات والبيانات

لقد تم الاعتماد في عملية جمع المعلومات في هذا البحث على الرسائل ذات الخصوص المباشر في موضع البحث وبعض الكتب التي لها العلاقة بالموضوع ، وتم الاستعانة

باستبانة وزعت الى مجموعة من اصحاب الاختصاص في مجال التدقيق في جامعة

القادسية .

المبحث الثاني

مدخل في التدقيق الخارجي

المطلب الأول : مفهوم التدقيق الخارجي

بدأ الاهتمام بمسؤولية المدقق عن كشف الغش والخطأ منذ القرن العشرين حيث كانت

الوظيفة الاساسية لمهنة التدقيق هو اكتشاف الغش والخطأ نظرا لصغر حجم المشروعات والعمليات المالية ومع تطور الاعمال واتساع نطاقها اصبح هدف التدقيق هو ابداء الرأي الفني المحايد في مدى عدالة القوائم المالية (حجازي ، ١٩٨٢ : ٨٨-٩٠)

ومنذ ذلك العصر حتى عصرنا الحالي اصبح هناك نوع من التوازن بين أهم هدفين من التدقيق وهما اكتشاف الغش

والاخطاء الجوهرية وبين الثقة والمصداقية في القوائم المالية المعدة من قبل الادارة حيث ان وجود غش اوتلاعب في الحسابات سوف يؤثر تأثيرا كبيرا على صحة نتائج الاعمال ومدى عدالة قائمة المركز المالي ولعل الخطا لا يقع من تلقاء نفسه دون سبب او دافع بل يقع الخطا نتيجة السهو او الجهل وعدم ويعرف التحقيق الخارجي بأنه عملية يقوم بها المدقق المستقل بفحص القوائم المالية

المعرفة الكافية بمعايير المراجعة .

ويعرف التدقيق الخارجي بانه عمليه يقوم بها المدقق المستقل بفحص القوائم الماليه

والسجلات المحاسبية بهدف اعطاء رأي عن مدى عدالة القوائم المالية والحسابات والتزامها بمعايير المحاسبة المقبولة عموما أو معايير التقارير المالية الدولية (الحلو٢٠١٢:٣)

ويرى (امين ، ٢٠٠٧ : ٩١) في التدقيق الخارجي بأنه هو دراسة مستقلة للبيانات المالية التي تعدها المنظمة وعادة ما يتم ذلك لاغراض قانونية (لان القانون يتطلب ذلك)

ينتج عن التدقيق رأي واضح حول ما اذا كانت البيانات المالية تعطي رؤية حقيقية

وعادلة لحالة المنظمة والعمليات للفترة التي اجري عليها التدقيق

ويبين (الاتحاد الدولي للمحاسبين ، ٢٠٠٣ ان التدقيق الخارجي هو تدقيق السجلات المالية للشركة حيث يقوم المدققون المستقلون بمهمة فحص صحة السجلات المالية للشركة بعناية من اجل معرفة ما اذا كان هناك أي خطأ في السجلات بسبب الاحتيال او الخطا او الاختلاس ثم الابلاغ عنه لاصحاب المصلحة في الشركة وعرف أيضا بانه هو عملية فحص وتدقيق خارجية محايدة تتم من خلال التعاقد مع شركة محاسبية مختصة تقوم بفحص ومراجعة كافة الدفاتر والسجلات والمستندات المالية للشركة مقابل مبلغ من المال

المطلب الثاني: اهداف التدقيق الخارجي

١ -يهدف التدقيق الخارجي الى اخذ اراء اصحاب الخبرة المحاسبية بشكل محايد وموضوعي لمعرفة مدى صحة ودقة البيانات المالية لفترة زمنية محددة ويعتبر

٢- يمثل هذا النوع من التدقيق نظام محاسبي فعال يقدم معلومات ضرورية ولازمة يمكن الاعتماد عليها في اعداد التقارير المالية

٣- يعزز نظام الرقابة الداخلية للشركة ما يمنع ويقل من حدوث حالات الاخطاء والتلاعب المحاسبي ، الشاهد، حماد،(٢٠٠٠ (٢٨:)

المطلب الثالث:اهداف عملية التدقيق

١-تهدف عملية التدقيق الى مراجعة عناصر القوائم المالية ونظام الرقابة الداخلية

وفقا لبرنامج تدقيق يوضع مسبقا من قبل المدقق وذلك بغرض تمكينه من ابداء رأيه حول البيانات المالية المعدة من قبل الشركة وفقا للبيانات المحاسبية المحددة.

٢-وكذلك ما اذا كانت المصروفات التي اتفقت والمبالغ التي حصلت مقيدة بالدفاتر بصورة صحيحة وما اذا كانت الاصول قد قيمت تقييما صحيحا وبصورة أشمل تقرير ما اذا كانت الشركة تحفظ حساباتها وبياناتها وتمسك دفاتر ها وسجلاتها وفقا المبادئ المحاسبة المقبولة قبولا عاما . (امين ٢٠٠٧٠:٩٠)

٣- وما اذا كانت هذه الحسابات والبيانات تمثل وضع الشركة المالي بصورة صحيحة وعائلة لذلك فان دور التدقيق هو بمثابة ابداء رأي أكثر من عناصر القوائم المالية للسياسات المحاسبية المحددة . انع ارتيم تحديد ماهي النعام وماهي الوافيل

ونظام الرقابة الداخلية وفقا لبرنامج تدقيق يوضع مسبقا من قبل المدقق وذلك بغرض تمكينه من ابداء رأيه حول البيانات المالية المعدة من قبل الشركة وفقا للسياسات المحاسبيه المحدده

المطلب الرابع : اهمية التدقيق الخارجي (ترفع او يتم تحديد ما هي المهام وما هي الواجبات)

١- الرقابة والتدقيق على وصولات القبض ومستندات الصرف والقيد والتأكد من

ان الصرف قد تم وفقا للتخصيص المعتمد في الموازنة. (الشاهد ، حماد ، ٢٩:٢٠٠٠)

٢- التأكد من صحة ترحيل المعاملات من والى السجلات المحاسبية

٣- الرقابة والتدقيق على قوائم الرواتب والأجور والمخصصات والمصروفات الأخرى ومطابقتها لكافة التعليمات والقرارات المالية والمحاسبية .

٤-الرقابة على السلف واعمال اللجان المؤقتة والمستديمة وسلف الاقسام الداخلية .

٥ -المشاركة في عضوية اللجان المختلفة .

٦-المساهمة في اعمال الرقابة الداخلية وممارسة الصلاحيات .

٧- المشاركة في اعمال جرد الموجودات عن طريق مطابقة الموجودات في قوائم الجرد مع ارصدتها الدفترية (الفعلية) .

٨-انجاز الأعمال المكلف بها من قبل رئيس القسم والتي تخص طبيعة العمل الرقابي

٩-القيام بعمليات الجرد المفاجئ للصناديق الجامعة .

١٠- الاجابة على الاستفسارات الواردة من تشكيلات الجامعة عن طريق الكتب الرسمية .

١١ القيام بالزيارات الرقابية على تشكيلات الجامعة ورفع تقاريرها الى مدير القسم

المطلب الخامس : مسؤوليات المدقق الخارجي

ا- مسؤولية مدنية :- تنحصر هذه المسؤولية في اخلال المراجع للشروط المنصوص عليها بالعقد بينه وبين موكله والاخطاء التي تسبب ضررا للغير والاخطاء التي يترتب عليها دفع غرامة مالية للمتضرر وهناك نوعين من الاخطاء هما (الاخطاء التافهة وهي لا توجب مسؤولية والاخطاء الجسيمة ويترتب عليها مسؤولية) مثل التوقيع على تقرير معد بشكل مسبق او اغفال ذكر ان المنشأة مرهونة وهذه المسؤولية ناجمة عن العلاقة التعاقدية بين المراجع والعميل .

٢ - مسؤولية جزائية (جنائية) :- تنحصر هذه المسؤولية بارتكاب المراجع مخالفات كالاحتيال على انظمة الدولة والغش ويترتب عليها دفع تعويض أو السجن أو الاثنين معا كان يساعد الشركة على التهرب من الضرائب من خلال تخفيض الارباح في حالة الارباح الصناعية والتجارية مما يضيع حقوق الدولة أو نشر وقائع كاذبة لحمل الجمهور على الاكتتاب بالاسهم . (امين ، ٢٠٠٧:٩١)

٣ – مسؤولية تأديبية تنحصر هذه المسؤولية باخلال المراجع بواجباته لمهنة المراجعة مما يؤدي الى احالته الى لجنة تابعة لجمعية المحاسبين مثل مخالفة احكام القانون او الافعال التي تنال من شرف المهنة التصرفات الشائن التي تحط من مكانة المهنة وتكون هذه العقوبات كما يلي .

- .لتنبيه
- التوقف عن العمل لمدة زمنية محددة
- . شطب اسمه نهائيا من جدول المحاسبين القانونيين

ومن الأمور التي تعاقب عليها ادبيا

- . أن يعمل على تحديد اتعابه بشكل يؤثر على اتعاب زملائه
- ان يبدي راي مخالف لما تنضمه الدفاتر و السجلات

المطلب السادس : معايير اصدار التقرير

أولاً :- المعايير العامة : (الاتحاد الدولي للمحاسبين ، ٢٠٠٣)

١- يجب ان يكون لدى المراجع التأهيل العلمي والعملي والكفاءة لاجراء التدقيق

٢– يجب على المدقق الحفاظ على الاستقلال من جميع المسائل المتعلقة بالتدقيق

٣-على المدقق ان يبذل العناية المهنية اللازمة في اداء التقرير واعداد التقرير.

ثانيا معاير العمل الميداني

١ -يجب على المدقق التخطيط بشكل مناسب للعمل ويجب ان يشرف بشكل صحيح على اي مساعدين

٢ - يجب على المدقق دراسة وتقييم نظام الرقابة الداخلية لتقييم مخاطر الاخطاء الجوهرية في البيانات المالية ولتقييم طبيعة وتوقيت ومدى مزيد من اجراءات المراجعة .

٣-يجب على المدقق الحصول على ادلة اثبات مناسبة وكافية من خلال القيام باجراءات التدقيق

لتوفير اساس معقول للراي بشأن البيانات المالية تحت المراجعة .

ثالثا:- معايير الابرلاغ (اعداد التقرير)

١- على المدقق ان يذكر في تقريره ما اذا كانت البيانات المالية معروضة وفقا لمبادئ المحاسبة المقبولة عموما.

٢-يجب على المدقق ان يحدد في تقريره ما اذاكانت هذه المبادئ قد طبقت بصورة ثابتة خلال الفترةالمحاسبية

٣- ان تعبر القوائم المالية بشكل كاف عن المعلومات التي تحتويها (الافصاح المناسب) ولابد ايشار الى خلاف ذلك في التقرير .

٤-يجب على المدقق ابداء الرأي بشأن البيانات المالية كوحدة أو يمتنع عن ابداء الرأي اذا تعذر عليه ذلك. ويصدر المدقق الخارجي مجموعة من الاراء : ويعد مراقب الحسابات الخارجي المستقل التقرير عن مراجعة القوائم المالية للشركة وقد يضطر وفق ظروف العمل ابداء الرأي عن القوائم والافصاح في تقريره ليظهر التقرير به بعض الاراء التالية .

- الرأي بدون تحفظ (رأي نظيف)
- . الرأي بتحفظ (رأي مقيد)
- . الرأي السلبي (المعاكس)
- -الامتناع عن ابداء رأي (بسام ماي ، ٢:٢٠١١)

المبحث الثالث

الاخطاء والغش في القوائم المالية ومسؤولية المدقق عنها

المطلب الأول :- تعريف الخطأ

اشار معيار التدقيق الدولي رقم (٢٠٠) الى ان الخطا (يعني تحريفات غير مقصودة في التقارير المالية مثل خطا في جمع البيانات أو في معالجتها أوفي تقدير محاسبي غير صحيح ناتج عن السهو او تفسير مغلوط للحقائق)

كما عرف الخطا بانه تلك الاخطاء غير المتعمدة التي لاترتكب بناء على تصميم سابق وانما تقع بسبب جهل او عدم دراية موظفي قسم المحاسبة بالمبادئ المحاسبية المتعارف عليها أوبسبب التقصير والاهمال في اداء اعمالهم (عبد الله، ٢٠٠٧ :٥٦)

المطلب الثاني : انواع الخطا

تنقسم الاخطاء المحاسبية التي تواجه مدقق الحسابات عند فحصة للدفاتر والسجلات الى انواع متعددة .

١-اخطاء الحذف والسهو :- وهي الاخطاء التي تنشأ عن قصد أو غير قصد و هي تنتج عن عدم قيد عملية بالكامل أو أحد طرفيها في دفتر اليومية أو عدم القيام بترحيلها الى دفتر الاستاذ كليا أو جزئيا أو حذف العملية بالكامل (المطارنة، ٢٠٠٦:١٤٨

٢-الاخطاء الارتكابية :- وتنتج عن الخطا في العمليات الحسابية (جمع أو طرح ..) أو في الترحيل والترصيد وقد يكون كليا في طرفي العملية وقد يكون جزئيا أي في طرف وأحد ويكشف الخط الكلي عن طريق المراجعة المستندية والمقارنات(الحدرب،٢٠١٠:٣٤)

٣-الاخطاء الفنية اخطاء تطبيق الاصول والمبادئ المحاسبية

(معيار التدقيق الدولي)٢٠٠ وتتمثل في قياس العمليات المالية وتسجيلها في الدفتر والسجلات بشكل لا يتفق مع الاصول والمبادئ المحاسبية المتعارف عليها او عدم الاخذ بهذه الاصول والمبادئ وتؤثر على نتيجة الاعمال المتعلقة بارباح أو خسائر المشروع ومركزه المالي ومن امثلته الخلط بين المصاريف الايرادية والمصاريف الراسمالية (الرماحي ، ٢٠٠٩:١٢-١٣)

٤-الأخطاء المتكافئة

ويقصد بها الاخطاء التي تتكافا مع بعضها بحيث يمحو خطا أثر خطأ اخر بالدفاتر وتكافؤ الاخطاء يمنع من تأثيرها على توازن ميزان المراجعة فيزيد بذلك من صعوبة اكتشافها الا من خلال المراجعة المستندية والمحاسبية . المطارنة، ٢٠٠٦:١٥٠)

المطلب الثالث : اسباب الاخطاء

١ – عدم تأهيل موظفي الحسابات وتدريبهم للقيام بالاعمال المطلوبة بشكل سليم .

٢- عدم وجود نظام سليم للرقابة الداخلية .

٣- النسيان او عدم المعرفة بالاصول المحاسبية .

٤ – التفسير والتطبيق المغلوط للسياسات المحاسبية .

٥ – السهو أو النسيان في تسجيل أوترحيل بعض العمليات .

المطلب الرابع : مدخل في الغش المحاسبي

الغش : هو فعل متعمد من قبل واحد أو أكثر من أفراد الادارة او المكلفين بالحكومة او الموظفين او الاطراف الخارجية ينطوي على اللجوء الى الخداع للحصول على ممنفع

ليست من حقه او غير قانونية (الاتحاد الدولي للمحاسبين ٢٠٠٣ المعيار ٢٤٠:٦٠) كما يشير مصطلح الغش الى فعل مقصود من قبل واحد او اكثر من اعضاء المؤسسة

وينطوي الغش على ما يلي

- التلاعب بالسجلات او المستندات او تزويرها او تغييرها

- سوء توزيع الاصول

- حذف أو الغاء اثار العمليات من السجلات او المستندات .

- تسجيل لعمليات وهمية وسوء تطبيق السياسات المحاسبية . (دانيال، ٢٠٠٢ :٢٤)

المطلب الخامس: انواع الغش حسب نشرة معايير المراجعة رقم (١٦)

حددت نشرة معايير المراجعة رقم (١٦) الغش والاحتيال المرتبط الى مجموعتين :

١ - غش واحتيال العاملين : تتضمن بصفة عامة سرقة موارد المؤسسة التي يصاحبها

اخطاء متعمدة بالسجلات المحاسبية لاخفاء مثل هذه الاختلاسات وغالبا ما تعتمد المؤسسة على نظم الضبط لتخفيض حدوث مثل هذه الاخطاء

٢- غش واحتيال الادارة : هي الاخطاء المتعمدة بالسجلات المحاسبية بواسطة الادارة وذلك بغرض تحريف وتغيير المركز المالي للمؤسسة ونتائج اعمالها وخطورته انه يحث حتى في وجود نظام ضبط داخلي جيد حيث يمكن ان تتغلب الادارة على اجراءات الرقابة ومن الصعب اكتشاف هذا النوع على الرغم من تاثيره الكبير على صدق وعدالة القوائم المالية . (زاهرة ، ٢٠٠٩ : ١٧٩)

المطلب السادس : دوافع ارتكاب الغش

١ – محاولة تغطية اختلاس أو عجز في النقدية او الرغبة في اختلاس بعض اصول المنشأة لتحقيق مكاسب شخصية .

٢- وجود ضغوط غير اعتيادية من داخل وخارج المنشأة لتحقيق اغراض عديدة منها حاجة المنشأة الى تعظيم اتجاه الربح .

٣-ميل ادارة المنشأة نفسها واستعدادها لارتكاب المخالفات لرغبتها في تخفيض العبئ الضريبي الواقع على المنشأة .

المطلب السابع: اجراءات المدقق تجاه الاخطاء والغش

هناك اجراءات على المدقق اتخاذها لتجاوز خطر المسؤولالمنشأ

١-تنفيذ اجراءات تدقيقية معدلة واضافية وتتم هذه التعديلات او الاضافات عندما

تكشف ادراءات التدقيق المطبقة عن وجود عش او خطا محتمل له تأثير مهم على القوائم

المالية اما نطاق هذه الاجراءات المعدلة او المضافة فتعتمد على اجتهاد المدقق بالنسبة الى نوع الغش او الخطأ المؤثر واحتمال حدوثه و احتمال وجود تأثير جوهري بسببه على القوائم المالية

٢ - في حالة اكتشاف اخطاء في المستندات او في الدفاتر والسجلات ان يقرر في ما اذا كان الخطأ يستلزم تصحيحا او ان طبيعته وأهميته النسبية لاتستدعي مثل هذا التصحيح

ويمكن تقسيم هذه الاخطاء المنظورة الى مجموعتين .

. اخطاء لم تؤثر على حسابات الاستاذ العام فيكتفي بتعديل الارقام بدفاتر اليومية أو

بكشوفات الجرد

. اخطاء تؤثر على حسابات الاستاذ العام فيجب تصحيحها وذلك باجراء قيد تعديل

اليومية مصحوب بالشرح الكافي لطبيعة قيد التعديل وسبب اجرائه ؟

٣- الابلاغ عن الغش والاخطاء

أ الى الادارة : ابلاغ المستويات الادارية العليا في المنشأة بالسرعة الممكنة بالنتائج

التحقيقية في حالة كون الغش او الخطأ الجسيم موجودين فعلا

ب الى المستفيدين : وذلك من خلال قيام المراقب بإبداء رأي متحفظ أو رأي سلبي ج الى السلطات النظامية والتنفيذية : هناك حالات معينة يتم فيها تجاوز السرية استنادا لمتطلبات التشريع او القانون او المحاكم اخذا بنظر الاعتبار مسؤوليته تجاه المصلحة في تقريره أو حتى الامتناع عن ابداء الرأي في القوائم المالية .

العامة

٤ - التسلح بالتأهيل العلمي والعملي والخبرة والكفاءة ، بذل العناية المهنية الواجبة واللازمة، الالتزام باداب وسلوك واخلاقيات المهنة فضلا عن اللباقة وقوة الشخصية

التي تدعمه عند ابداء رايه في اكتشاف الاخطاء والمخالفات

ه الانسحاب من مهمة التدقيق قد يجد المدقق الانسحاب امر ضروري عندما لاتقوم

المنشأة باتخاذ الاجراءات المطلوبة في معالجة الانحرافات والغش حتى لولم يكن تأثيرها مهما مباشر على القوائم الماليه (زهير. ٢٠١٠:٣٧)

المطلب الثامن الاختلاس وصوره عبارة عن سوء استخدام الاموال المعهودة لشخص معين او التصرف بها بشكل غير قانوني ، وتغطية هذا التصرف عن طريق التلاعب في الدفاتر والسجلات المحاسبية

ويعرف كذلك بأنه قيام الموظف العمومي ومن في حكمه او من العاملين في الشركات المالية والشركات العامة بإدخال مواد منقولة او اوراق أو أية اشياء اخرى وجدت في حيازته .

وفيما يلي عرض لبعض صور الاختلاس والتلاعب مع الاهتمام بايضاح دور المدقق بالنسبة لكل منها ، وطبيعة تقريره :

اختلاس النقدية : ويتم ذلك بعده طرق منها :

ا- اختلاس قيمة المبيعات النقدية :

ويكتشف المنقق هذا الاختلاس عن طريق الاجراءات التالية :

١-مطابقة الملخصات التي يعدها عمال البيع بالملخصات التي يعدها أمين الخزينة

٢- وخوفا من احتمال وجود تواطؤ بين عمال البيع والمين الخزينة ، يجب الاحتفاظ بسجلات للعهدة الموجودة لدى كل بائع تثبت فيها قيمة البضاعة المسلمة لهم بسعر البيع ويخصم منها قيمة مبيعاتها ويكون الباقي عبارة عن قيمة رصيد الباضعة الموجودة لديهم ، واذا تم جرد فعلي لتلك البضائع وتبين أن قيمتها أقل من رصيدها الظاهر بسجلات العهدة دل ذلك على هجز في البضاعة وهذا يمثل مقدار

الاختلاس (احمد ٢٠٠٨٠:٥٠)

المطلب التاسع : اختلاس تحصيلات العملاء

١-إثبات المبلغ المختلس في شكل خصم مسموح به

يعني ذلك أن المبلغ المسند بواسطة العميل لا يفيد في دفتر النقدية ولا يورد الخزينة المنشأة وإنما يختلس ويسوى رصيد حساب العميل المدين كما لو أن العميل منح خصماً مسموحاً به بقيمة ذلك الرصيد يكتشف ذلك الاختلاس عن طريق فحص الشروط الخاصة يمنح الخصم

المسموح به للعملاء مراجعة فواتير البيع التي تتضمن خصماً التأكد من اعتماد الخصم المسموح به المقيد بالدفاتر من قبل المختصين في المنشأة (دليل االاتحا الدولي ، ٢٠٠١ : ١٨١)

٢-إثبات المبلغ المختلس في شكل دين معدوم

يعني ذلك أن المبلغ المسدد بواسطة العميل لا يقيد في دفتر النقدية ولا يورد الخزينة المنشاة وإنما يختلس، ويسوى رصيد حساب العميل المدين على انه قد اعتبر دينا معدوماً.

يستطيع الفاحص اكتشاف هذا الاختلاس بإتباع ما يلي: (جربوع ، ١٣:٢٠٠٢)

أ-التأكد من أن جميع الديون التي أعدمت واستبعدت من حسابات العملاء قد اعتمدت من الجهات المختصة

ب -التحقق من سلامة وقانونية إعدام تلك الديون.

٣-إثبات المبلغ المختلس في شكل مردودات مبيعات صورية

يعني ذلك أن المبلغ المسدد بواسطة العميل لا يقيد في دفتر النقدية ولا يورد الخزينة المنشأة وإنما يختلس ويسوى رصيد حساب العميل المدين على أنه قد قام برد البضاعة له إلى المنشاق يستطيع الفاحص اكتشاف هذا الاختلاس بإتباع ما يلى: (عبدالله ، ٣٧:٢٠٠٠)

أ- تدقيق الإشعارات الدائنة التي تحررها المنشأة وترسلها للعملاء مع ما قيد بدفتر يومية مردودات المبيعات.

ب- تدقيق بعض الإشعارات الدائنة مع ما قيد بسجلات البضاعة الواردة وسجلات المخازن للتأكد من ورود البضاعة المرتدة فعلا ودخولها في حيازة المنشأة.

٤-إثبات فواتير شراء صورية

حين يحدث تواطؤ بين موظفي المنشأة وبين أحد الموردين فإن اختلاس النقدية في هذه الحالة يتم عن طريق إثبات فواتير شراء صورية أو بمبالغ أكثر من قيمة البضاعة المستلمة منهم، أو قيد فواتير الشراء مرتين، ويترتب على العمليات السابقة ظهور حساب المورد بأعلى من حقيقته وعند سداد حسابه يختلس الفرق يمكن اكتشاف هذا

الاحتلاس من خلال الإجراءات التالية.

أ- التأكد من اعتماد عملية الشراء من الموظف المختص.

ب- الإطلاع على فاتورة الشراء ومطابقة ما ورد بها بما قيد بدفتر النقدية تحت خانة المشتريات النقدية.

ج-التأكد من ورود البضاعة المشتراة وذلك بالإطلاع على سجلات المخازن ودفتر

البضاعة الواردة.

د) يجب ان يقوم الفاحص باختبار بعض فواتر المشتريات مع اوامر وعقود الشراء واذا كانت المشتريات تتم بطريقة المناقصات او المزايدات

. اختلاس الاصول :

تمثل الأصول الثابتة جزاءا هاما من رأس المال المستثمر في المنشات المختلفة لهذا من الضروري احكام الرقابة الداخلية عليها، وعلى الاحص ضرورة الاحتفاظ بسجلات للأصول الثابتة يتضمن توضيحات تفصيلية عن كل مفردة من مفردات هذه الأصول مثل تاريخ الشراء الأصل ، ثمن التكلفة العمر الانتاجي، المقدر الاضافات الاستبعادات معدل الاهلاك السنوي والرصيد المتبقي .... الخ ولاكتشاف الاختلاس الخاص بالاصول يجب تطبيق الاجراءات التالية

١-جرد الاصول جودا فعليا في تاريخ الفحص

٢- مقارنة نتيجة الجرد الفعلى بما هو مفيد في سجلات الأصول السابق ذكرها

الممارسات المحاسبية الخاصة بالإيرادات

١. التلاعب في توقيت الاعتراف بالايراد

طبقا لمبادئ ومعايير المحاسبة يتم الاعتراف بالايراد اي اثباته وتسجيله بالدفاتر المحاسبية والقوائم المالية اذا ماتم اكتشاب الايراد - بصفة عامة – بتسليم السلعة أو تقديم الخدمة محل البيع للعميل ويتحقق الايراد او التأكد من تحصيله بدرجة كافية

(قاضي، دحدوح ، ١٩٩٩ : ١٣٠).

المبحث الرابع

الجانب العملي للبحث

أن مسؤولية المدقق الخارجي هي إبداء رأي فني مهني محايد حول صحة وعدالة القائم المالية وبذلك فان مسؤولية استخدام اسالب عمل أكثر كفاءة في تحديد الرأي السليم ومن هذا الأساليب هي الاجراءات التحليلية في التدقيق اذ تعد احدى وستعمل ادلة الاثبات ، ولغرض تحقيق اهداف البحث واثبات فرضياته تم الاعتماد على استبانة موزعة لهذا الغرض وتملت مجموعة اصحاب الاختصاص في مجال التدقيق في جامعة القادسية ومن لديهم الخبرة في هذا المجال.

تحليل نتائج الاستبانة ومناقشتها

تم جمع المعلومات اللازمة عن هذا البحث وقد تم التقاء عينة عشوائية مكونة من (٣٥) وزعت عليهم استمارات الاستبانة من اصحاب الاختصاص في مجال التدقيق في جامعة القادسية وقد تم استلام (٢٠) استبانة من الاستبانات الموزعة ولقد اعتمدت الباحث على المتوسط العرضي لتحديد التوافق وهو ٣ وتبين اداء نتائج التحليل وفق الاتي:

اولاً:- تحليل نتائج المحور الأول :

اولا: تحليل المحور الأول : مسؤولية المدقق الخارجي في اكتشاف الأخطاء والغش وقد تم تضمين فقرات هذه المحور ب ٨ فقرات وتم استخدام التوزيعات التكرارية والوسط الحاسبي والانحراف المعياري في اثبات فرضية البحث وكما موضح في الجدول رقم(١)

ت	الفقرات	موافق بشده	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشده	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري
1	يتحمل المدقق الخارجي مسؤولية الاكتشاف الأخطاء والغش	٢٣,٥	٢٧,٢	١١,٠	%١٣,٢	%٥,٩	٣,٦	١,٢٦
2	يحتر مدقق الخارجي مسؤولا عن اكتشاف الغش غير المالي	٢٤,٣	٢١,٢	٢,٩	١١,٨	٣,٧	٣,٨	١,١٢
3	يعد مدقق الخارجي مسؤولا عن منع الأخطاء والغش	٢١,٣	٢٧,٢	٩,٦	٢١,٣	٦,٥	٣,٥٦	١,١٩
4	اذا تم اكتشاف الأخطاء والغش السابقا يعد مدقق الخارجي مقصرا في القيام بواجباته	٢٧,٩	٢١,٣	٨,٨	٢٠,٦	٢,٢	٣,٦٤	١,٢٦
5	يعد مدقق الخارجي مسؤولا عن اكتشاف التصرفات غير القانونية التي تقوم بها المنشأة محل	٢٩,٤	٢٤,٣	٢,٢	١١,٨	١٢,٢	٣,٥٥	١,٥٠
6	يحتر مدقق الخارجي مسؤولا عن تقييم مدى قدرة الشركة محل التدقيق على الاستمرار في النشاط	٢٥,٤	١٤,٧	٩,٦	٩,٦	٩,٩	٣,٩٤	١,٢١

٢	يعتبر مدقق الحسابات الخارجي مسؤولا عن التصرفات التي يقوم بها الأفراد المسؤول عنهم في منشأة التدقيق	٣٠٨٠٧	٣٠٨٠٠	٣٠٨٠٣	٣٠٨٠٠	٣٠٨٠٦	٣٠٨٠٣	٣٠٨٠٣
٣	يعتبر مدقق الحسابات الخارجي مسؤولا عن الشركة التي يقوم بتدقيق حساباتها عن تعرضها للخسائر المتحقق والربح الفائت بسبب الأخطاء التي ارتكبها في اثناء عمله	٣٠٦٠	٣٠٨٠٩	٣٠٨٠	٣٠٨٠٧	٣٠٨٠٤	٣٠٨٠٩	٣٠٨٠٢

تفسير نتائج التحليل:

يليين من خلال التحليل أن الوسط الحسابي للفقرة (يتحمل مدقق الحسابات الخارجي مرواية اكتشاف الأخطاء والغش) هـو (٣,٦) وهي أكبر من قيمة الوسط الفرضي ابي أن هذه الفقرة متجه نحو التوافق وبنسبة (٢٧٢) ونحو التوافق التام وبنسبة (٢٣,٥%) وقد بلغ الانجراف المعياري بنسبة (١,٢٦)

-يتبين من خلال التحليل أن الوسط الحسابي الفقرة (يعتبر مدق الحسابات الخارجي مسؤولا عن اكتشاف الفساد غير المالي هو (٣٨) وهي أكبر من قيمة الوسط الفرضي أي أن هذه الفقرة متجه نحو التوافق وبنسبة (٤١٢) ونحو التوافق التام وبنسبة (٢١٣) ، وقد بلغ الانحراف المعياري بنسبة (١,١٢)

لقد تمثل الوسط الحسابي للفقرة (بعد مدقق الحسابات مسؤولا عن منع الاخطاء

والغش) هو (٣,٥٦) وهي أكبر من قيمة الوسط الفرضي أي أن هذه الفقرة متجه نحو التوافق وبنسبة (٢٧٢) ونحو التوافق التام وبنسبة (٢١,٣%) وبالحراف معياري بلغ (١,١٩)

- وتمثل الوسط الحسابي للفقرة (إذا تم اكتشاف الأخطاء والغش الحاقاً بعد مدقق الحسابات الخارجي مقصرا في القيام بواجباته) هو (٣,٦٤) وهي أكبر من قيمة الوسط الفرضي أي أن هذه الفقرة متجه نحو التوافق وبنسبة (١٦٢٧,٩) ونحو التوافق النام وبنسبة (٢١,٣%) وقد بلغ الانحراف المعياري وبنسبة (١,٢٦)
- تمثل الوسط الحسابي للفقرة (بعد مدقق الحسابات الخارجي مسؤولا عن اكتشاف التصرفات غير القانونية التي تقوم بها المنشأة محل التدقيق) هو (٣,٥٥) وهي أكبر من قيمة الوسط الفرضي اي ان هذه الفقرة متجه نحو التوافق وبنسبة (٢٩٤) ونحو التوافق التام وبنسبة (٩٢٤٣) وبانحراف معياري وبنسبة (١,٥٠)

-تمثل الوسط الحسابي للفقرة يعتبر مدقق الحسابات الخارجي مسؤولا عن تقييم مدى قدرة الشركة محل التدقيق على الاستمرار في النشاط) (٣,٩٤) وهي أكبر من قيمة الوسط

الفرضي اي ان هذه الفقرة متجه نحو الأوافق تماما وبنسبة (١٥,٤%) ونحو التوافق وبنسبة (١٤,٧%) وبالحراف معياري (١,٢١)

- تمثل الوسط الحسابي للفقرة يعتبر مدقق الحسابات الخارجي مسؤولا عن التصرفات التي يقوم بها الأفراد المسؤول عليهم في عملية التدقيق.) (٣,٦٢) وهي أكبر من قيمة الوسط الفرضي اي ان هذه الفقرة متجه نحو التوافق التام وبنسبة (٢٥,٧%) ونحو الأوافق وبنسبة (٢٥,٠%) وبانحراف معياري وبنسبة (١,٢٩).
- تمثل الوسط الحسابي للفقرة (يعتبر مدقق الحسابات الخارجي مسؤولا تجاه الشركة التي يقوم بتدقيق حساباتها عن تعويض الضرر المتحقق والربح الفائت بسبب الاخطاء التي ارتكبها في تنفيذ عمله) (٤,٠٩) وهي أكبر من قيمة الوسط الفرضي اي ان هذه الفقرة متجه نحو التوافق التام وبنسبة (٣٦,٠%) ونحو التوافق وبنسبة (٣٠,٩%) وبانحراف معياري (١,١٢)

المحور الثاني : مسؤولية المدقق الخارجي في تعزيز موثوقية التقارير المالية وقد تم تضمين فقرات هذه المحور به فقرات وتم استخدام التوزيعات التكرارية والوسط الحاسبي والانحراف المعياري في اثبات فرضية البحث وكما موضح في الجدول رقم(٢)

جدول.

جدول (٢) التوزيعات التكرارية والانحراف المعياري والوسط الحسابي

ت	الفقرات	موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري
١	تفعيل البيانات الكشفية والافصاح يزيد من موثوقية التقارير المالية .	23.5	27.2	11.0	13.2	5.9	3.6	1.26
٢	ان التزام مكاتب التدقيق في البيئة العراقية بالمسؤولية الكاملة عن تنفيذ السياسات والاجراءات وفق خاصية الملائمة والتمثيل الصادق سيعزز من موثوقية التقارير المالية	21.3	41.2	2.9	11.8	3.7	3.8	1.12
٣	ان بذل المدقق الخارجي في البيئة العراقية للعناية المهنية اللازمة والتزامه باخلاقيات المهنة سيزيد من موثوقية التقارير المالية	20.6	25.7	9.6	17.6	7.4	3.4	1.32
٤	يلتزم المدقق الخارجي في البيئة العراقية ببذل المزيد من العناية المهنية في جمع ادلة تدقيق كافية وملائمة لكي يتوصل الى نتائج معقولة لتكون الاساس لابداء الراي وتعزيز الموثوقية	27.2	19.9	8.8	18.4	6.6	3.5	1.37
٥	يتمتع المدقق في البيئة العراقية بالخبرة التي تؤهله الى تكوين ارشادات مسبقة للحكم وبناء التوقعات لها وفي تحسين الحكم الملائم وهذا يزيد من موثوقية التقارير المالية	29.4	22.1	2.2	15.4	11.8	3.5	1.50
٦	يلتزم مكتب التدقيق في البيئة العراقية بالمعايير المهنية اللازمة في اعداد تقرير التدقيق وفق المعايير الدولية للتدقيق	38.2	15.4	11.0	14.0	2.2	3.9	1.24
٧	يقدم المدقق الخارجي في البيئة العراقية الخدمات الاستشارية بجانب خدمات التدقيق وهذا يزيد من اعتماد المستخدمين على نتائج التدقيق	28.7	22.8	8.8	14.7	5.9	3.6	1.32
٨	يلتزم مراقب الحسابات في البيئة العراقية بمعايير التدقيق الدولية وقواعد السلوك المهني عند تقديمه للخدمات	33.8	30.9	3.7	5.1	7.4	3.9	1.24

تفسير نتائج التحليل

-لقد تمثل الوسط الحسابي للفقرة (تفعيل اليات الشفافية والافصاح يزيد من موثوقية التقارير المالية .) (٣,٦) وهي أكبر من قيمة الوسط الفرضي اي ان هذه الفقرة متجه نحو التطبيق التام وبنسبة ٢٣,٥%) وبتوافق وبنسبة (٢٧,٢%) وقد بلغ الانحراف المعياري بنسبة (١,٢٦)

-لقد تمثل الوسط الحسابي للفقرة ان التزام مكتب التدقيق في البيئة العراقية بالمسؤولية الكاملة عن تنفيذ السياسات والاجراءات وفق خاصية الملائمة والتمثيل الصادق سيعزز من موثوقية التقارير المالية) (٣,٨) وهي اكبر من قيمة الوسط الفرضي اي ان هذه الفقرة متجه نحو التوافق التام وبنسبة (٢١,٣%) وبتوافق وبنسبة (٤١,٢%) ، وقد بلغ الانحراف المعياري بنسية (١,١٢)

-لقد تمثل الوسط الحسابي للفقرة (أن بذل المنفق الخارجي في البيئة العراقية اللعناية المهدية اللازمة والتزامه باخلاقيات المهنة سيزيد من موثوقية التقارير المالية) (٣٤) وهي أكثر من قيمة الوسط الفرضي أي أن هذه الفقرة منحه نحو التوافق القام وبنسبة (٢٥,٧%) وبتوافق وبنسبة (٢٠٦) وبالنحراف معياري بلغ (١,٣٢)

-لقد تمثل الوسط الحسابي للفقرة يلتزم المدقق الخارجي في البيئة العراقية ببذل المزيد من العناية المهنية في جمع اللة تدقيق كافية وملائمة لكي بتوصيل الى نتائج معقولة لتكون الاساس لا بداء الرأي وتعزيز الموثوقية (٣,٥) وهي اكبر من قيمة الوسط الفرضي أي

هذه الفقرة متجه نحو التوافق التام وبنسبة (٢٧,٢%) ونحو التوافق وبنسبة (١٩,٩ وقد بلغ الانحراف المعياري وبنسبة (١,٣٧).

-لقد تمثل الوسط الحسابي للفقرة (يتمتع المدقق في البيئة العراقية بالحفرة التي تؤهله الى تكوين ارشادات مسبقة الحكم وبناء التوقعات لها وفي تخمين الحكم الملائم وهذا يريد من موثوقية التقارير المالية (٣,٥) وهي اكبر من قيمة الوسط الفرضي أي أن هذه الفقرة متجه نحو التوافق التام وبنسبة (٢٩,٤%) ويتوافق بنسبة (٢٢,١) و بانحراف معياري وبنسبة (١,٥٠)

لقد تمثل الوسط الحسابي للفقرة (بلتزم مكتب التدقيق في البينة العراقية بالمعايير المهنية اللازمة في اعداد تقرير التدقيق وفق المعايير الدولية التنقيق) (٣,٩) وهي أكبر من قيمة الوسط الفرضي أي ان هذه الفقرة متجه نحو التوافق النام وبنسبة (٣٨,٢%)

ويتوافق نسبتة (١٥,٤%) وبانحراف معياري (١,٢٤)

-لقد تمثل الوسط الحسابي للفقرة(يقدم المدقق الخارجي في البيئة العراقية الخدمات الاستشارية بجانب خدمات التدقيق وهذا يزيد من اعتماد المستخدمين على نتائج التدقيق) (٣,٦) وهي أكبر من قيمة الوسط الفرضي أي ان هذه الفقرة متجه نحو التوافق النام

وبنسبة (٢٨,٧%) وبتوافق نسبتة (٢٢٨) وبانحراف معياري (١٣٢)

لقد تمثل الوسط الحسابي للفقرة (يتم مراقب الحسابات في البيئة العراقية بمعايير التدقيق الدولية وقواعد السلوك المهني عند تقديمه الخدمات الاستشارية) (٣٩) وهي اكبر من قيمة الوسط الفرضي أي أن هذه الفقرة متجه نحو التوافق الام وبنسبة (٣٣,٨%) وبتوافق نسبتة (٣٠,٩%) وبأنحراف معياري (١٢٤) ونتيجة للتطيلات السابقة نرى أن موضوع مسؤولية المتفق الخارجي عن الغش والاخطاء في القوائم المالية ليس بموضوع حديث ولكن نال قدرا كبيرا من اهتمام العديد من الباحثين في مجال التدقيق ومن خلال دراستنا للعينة نرى أن الفاع المدقق الخارجي الإجراءات تدقيقية ذات ادلة اثنات فعالة ستسهم في تحديد الاخطاء والتحريفات في القوائم المالية عند ابداء الرأي وهذا يعد اثبات لفرضية البحث والتي تنص "يسهم المدقق الخارجي في البيئة العراقة في اكتشاف الأخطاء والغش في القوائم المالية والتقرير عنها في رايه"

المبحث الخامس

الاستنتاجات والتوصيات

اولاً:الاستنتاجات

١.عندما يقدم مدقق الحسابات تقريره فهو غير ملزم قانونيا باجراءات جديدة بعد ذلك عند اكتشاف الاخطاء .

٢.يبدي المدقق الخارجي رأيه السلبي عند اكتشافه حالات الغش والاخطاء الجوهرية في التقارير المالية ا- يركز التدقيق الخارجي على الدليل والبرهان التعزيز القوائم أو الكشوفات المالية ،

ومن ثم فان البنية الأساسية لعملية التدقيق يجب أن تقوم على وظيفة الإثبات

، ولما كانت القوائم المالية هي الاساس في تصوير الحقائق المالية لذا فان الإثبات

ينصب على تلك الحقائق .

٣-عملية الإثبات في التدقيق بعوامل متعددة ومنها ما تتميز به العمليات المحاسبية من خصوصيات، فضلا عن استخدام الأساليب الإحصائية في التدقيق عند استخدام أسلوب التدقيق الاختباري وصولاً الى اليقين المعقول . فضلا عما شهده التدقيق في التوسع في النطاق وظهور تدقيق الأداء والتدقيق الاجتمـــاعي والتدقيق البيئي ، ومن ثم ضعف الاهتمام بالأخطاء والدقة الحسابية في القوائم أو الكشوفات المالية .

٤-يعتمد قرار المدقق في تحديدالمستوى للحصول على ادلة الاثبات بعد دراسة و تحليل مجموعة من العوامل تعد مفيدة في هذا المجال و تتمثل في حجم الشركة وطبيعة عملها وشكل الملكية وطبيعته و مقدار المطلوبات و ارباح و خسائر الوحدة الاقتصادية خلال السنوات السابقة وطريقة الحصول على التمويل و كفاءة ونزاهة الادارة وغيرها من الامور التي تساهم في الحصول على القدرالمناسب من الاثباتات.

٥-يعتمد وصول المدقق على تقدير سليم لا دلة الاثبات على مدى فهمه لخصائص المجتمع الخاضع للتدقيق و على فهمه و دراسته لعناصر الرقابة الداخلية و درجة

الالتزام بها و استمرارية تطبيقها و نتائج اختباراتها التي سوف يحدد على اساسها

حجم الاثباتات التي سوف تساهم في دعم رأيه .

٦ .المدقق الخارجي ليس مسؤولا عن اكتشاف الأخطاء رغم المسؤولية المدنية

والجزائية ، لأن هاتين الاخيرتين لا تتعقد الا عند حصول اهمال او تقصير من جانب مراجع الحسابات في أداء واجباته المهنية

ثانيا : التوصيات :

١.تمتع المدقق الخارجي بكفاءة مهنية عالية مع توافر الخبرة العالية المناسبة

، والتركيز على تطوير قدراته التحليلية بما يفي باحتياجات وتوقعات الجهات

المستفيدة ، ومن ثم تجلب المسائلة التي قد يتعرض لها نتيجة الاهمال أو التقصير في بذل العناية المهنية الواجبة بما فيها جمع وتقييم ادلة الاثبات الكافية والملائمة

٢ .الاهتمام الكافي بإعداد وتنظيم أوراق العمل وملفات التدقيق التي تعد الأساس الذي.

يعتمده مراقب الحسابات في إعداد تقريره والإفصاح عن رايه ، وتكون وسيلة دفاعه لإثبات عدم وقوع الإهمال أو التقصير عند أداءه لمهام عمله ، اذ تعد أوراق العمل مستندات يعتمد عليها الأثبات عدم الإهمال والالتزام بتطبيق معايير وقواعد التدقيق.

٢. على المدقق ان يقوم بدراسة وفهم عناصر الرقابة الداخلية والقيام بكافة الاجراءات واختبارات الالتزام لتقدير كفاءة هذا النظام من اجل منع أو الكتاب الاخطاء او الانحرافات لتصحيحها في القوائم المالية.

٤. نظراً لكون المدقق مسؤولاً عن رأيه المهني في القوائم المالية التي يدققها ينبغي عليه ان يتحاشى مغية الوصول الى رأي غير سليم وذلك من خلال اقتفاء كل السبل التي من شأنها ادارة عملية التدقيق وعلى وجه الخصوص ادلة الاثبات التي تعد مسؤولية حصوله عيلها من اهم واجباته .

ه. الاهتمام بتأهيل العلمي والمهني للمدقق الخارجي وتطوير ادائهم بشكل مستمر

٦.تحديد مسؤوليات المدقق الخارجي بشكل دقيق مع وضع قواعد وضوابط المتعلقة

باكتشاف الغش والخطأ في القوائم المالية .

٨.وضع برامج تدريبية مستمرة للعاملين بمكاتب التدقيق لتحسين من مستوى أدائهم

المصادر والمراجع

القرآن الكريم

المصادر العربية

١.الاتحاد الدولي للمحاسبين دليل الاتحاد الدولي للمحامين ، أم ، اصدارات المراجعة واللوك الاخلاقي – ترجمة جمعية المجمع الدولي المحاسبين القانونيين – عمان – الاردن ٢٠٠١٠

٢-الاتحاد الدولي للمحادين اصدارات المعايير الدولية للممارسة اعمال التدقيق والتأكد وقواعد اخلاقيات المهنة ، معايير التدقيق الدولي رقم ٢٤٠ ، مسؤولية المدقق في اعتبار الاحتيال والخطأ عند المدقق . ٢٠٠٣

٣.الاتحاد الدولي للمحاسبين اصدارات المعايير الدولية للممارسة أصال التدقيق

والتاكد وقواعد اخلاقيات المهنة : معايير التدقيق الدولي رقم ٢٤٠، مسؤولية المدقق في اعتبار الاحتيال والخطأ عند المدقق ، ٢٠٠٣

٤.حجازي محمد عباس، مسؤولية المراجع عن الاخطاء .. المراجعة واصولها العلمية، والممارسة الميداني، الطبعة الأولى ، مكتبة عين شمس ، القاهرة ,١٩٨٢ص٩٠-٨٨

٥.الحدرب، زهير علم تدقيق الحسابات، دار البداية ناشرون وموزعون عمان، ٢٠١٠ ٣٤٠

٦.خالد محمد ،بسام (ماي (٢٠١١) الغش في القوائم المالية و حدود مسؤوليات

المراجع مجلة صادرة عن الهيئة السعودية للمحاسبين القانونيين (١٨) ٢٠٠)

٧. الرماحي نواف محمد عباس، مراجعة العمليات المالية، دار الصفاء للنشر

والتوزيع الأردن ٢٠٠٩ ص ١٢-١٣

٨.سمير محمد الشاهد، طارق عبد العال حماد، الواعد اعداد وتصوير القوائم المالية اتحاد المصادر العربيه بيروت لبنان,٢٠٠٠,ص٢٨

٩. سواد عاطف زاهرة توفيق، مراجعة الحسابات والتدقيق"، دار الراية للنشر، الأردن (٢٠٠٩، ص ١٧٩)

١٠.شرين مصطفى الحلو، المسؤولية المهنية لمدققي الحسابات في اكتشاف الغش والأخطاء في القوائم المالية، فت منشورة، الجامعة الاسلامية غزة، مذكرة لنيل شهادة الماجستير، فلسطين، ٢٠١٢ ص ٣

١١. عبد الله خالد امين، علم تدقيق الحسابات ، الناحية النظرية والعلمية ، دار وائل النشر، عمان، الأردن ، ٢٠٠٧ ، ص ٩١

١٢.عبد الله ، خالد امين، علم تدقيق الحسابات - الناحية النظرية و العملية، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان - الاردن ، ٢٠٠٠ .

١٣. عالي جرج دانيال ، تطوير مهلة المراجعة لمواجهة المشكلات المعاصرة وتحديات الألفية الثالثة ، مصرة الدار الجامعية للطباعة والنشر، ٢٠٠٢، ص ٢٤

١٤. غسان فلاح المطارنة : تدقيق الحسابات المعاصر دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، الطبعة الثانية، عمان، الأردن، ٢٠٠٩، ص ١٤٨-١٥٠

١٥. قاضي حسين، دحدوح ، حسين، اساسيات التدقيق في ظل المعايير اتحاد المصادر العربية، بيروت لبنان ٢٠٠٠٠، ص ١٢٨

الدولية والأمريكية ، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، عمان ، ١٩٩٩ .

١٦.الوشلي ، أكرم محمد على احمد، تقييم مخاطر عش الإدارة كمدخل لأداء أعمال

المراجعة الخارجية في الجمهورية اليمنية، اليمن، المروحة دكتوراه في فلسفة

المحاسبة، جامعة اب ، ٢٠٠٨ ، ص ٥٠)